



الأمين العام للهيئة العامة لمكافحة الفساد أكد أن التأخر عن تقديمه  
يعرض صاحبه لعقوبات تصل إلى السجن 3 سنوات والعزل من الوظيفة

## أحمد الرميحي لـ «الأنباء»:

### 2011 مشمولاً بإقرار الذمة المالية

## تقدموا بإقراراتهم من أصل 7629 تم حصرهم و4550 سجلوا على النظام ولم يكملوا الإجراءات

## «مكافحة الفساد» تلقت 80 بلاغاً منذ مباشرة عملها وأحالت بلاغين منها إلى النيابة العامة يتعلقان باستغلال النفوذ والتكسب من الوظيفة

البلاغ، وفي نهاية المطاف تلقت اتصالاتاً من موظفة في الهيئة من أسبوعين وأبلغتني بأن بلاغي حفظ لعدم وجود أي دلائل على ادعائي، من أين لي بالدلائل من المفترض أن هذا دور الهيئة؟

● هل تستطيع أن تزورني في مكنتي وتشرح لي الموضوع بالتفصيل ولو كان لك أي حق تأكد أنك ستحصل عليه بالطرق القانونية المشروعة.

شهاب دوشان الطواله: نشكر «الأنباء» على استضافتك لنستوضح الكثير من الأمور حول الهيئة، لدى سؤال من شقين الأول يتعلق بتوافر خصوصية الخط الساخن، وكيف أتبع بلاغي؟

● قانون إنشاء الهيئة يحتوي على نصوص واضحة تخص حماية المبلغ، فإذا اردت أن تسبغ السرية على بلاغ فإن القانون يكفل لك ذلك ويوفر لك الحماية أن لزم الأمر، وأريد أن تؤكد لك أن كافة المعلومات التي يقدمها المبلغون تنصف بالسرية ونصوص هذه القوانين تجرم أي تسريب لهذه المعلومات سواء الخاصة بالبلاغات أو إقرارات الذمة المالية من قبل أي موظف وصلت إليه تلك المعلومات بحكم وظيفته.

أما عن متابعة البلاغ فمن حقل أن تتابع ولكن يجب أن تعلم أن الهيئة يجب أن تستخدم أدواتها في التحقق من صحة البلاغ قبل أن تحيله إلى جهات الاختصاص أو حفظه إذا ثبت عدم صحة المعلومات الواردة فيه.

ابو خالد: أنا رئيس قسم باحدي الوزارات وقمنا بحصر عدد من المخالفات المالية على شركة ما، ولكن عندما رفعا الأمر للإدارة تم التغطية على المخالفات وتقليص عددها من 20 مخالفة إلى 2 أو 3، فهل يحق لنا أن نقدم بلاغاً بهذا الخصوص للهيئة؟ وهل هناك أي ضرر من الممكن أن يقع علي في حال اكتشاف أنني وراء البلاغ؟

● تستطيع أن تتقدم ببلاغ للهيئة حول هذه الواقعة لأنها قد تتضمن إساءة استخدام للنفوذ وحرمان الخزائن العامة للدولة من أموال كان من الممكن تحصيلها

تواصل معنا من خلال جريدة الأنباء، لدى استفسار عن آلية متابعة البلاغ بعد تقديمه وهل يستطيع المبلغ أن يرشد الهيئة لطلب محضر اجتماع معين من الجهة المشكو في حقها والذي يثبت واقعة الفساد؟

● لدينا نموذج معين يتعين على المبلغ تعبئته على أن يرفق المستندات التي تثبت صحة الواقعة أن وجدت، وإذا كان هناك مستند يدعم كلامه ويعرف مضمونه وتاريخ صدوره فمن الممكن أن يذكر ذلك في البلاغ والهيئة تطلبه من الجهة المشكو في حقها أثناء دراستها للبلاغ وبحثها وتحقيها وجمعها لكافة الاستدلالات التي تثبت صحته من عدمه، وللعلم فهذه العملية تحدثت في سرية تامة وبأقصى سرعة ممكنة، وخصوصاً أن محقق الهيئة لديهم سلطة الضبط التي تمكنهم من طلب أي مستندات - نهي لعلمهم سواء عن طريق المبلغ أو أي مصدر معلومات آخر - أنها بحوزة الجهة المشكو في حقها.

يوسف عبدالعزيز: نحن مجموعة من الموظفين تقدمنا بلاغ للهيئة عن طريق محام يتعلق ببيع شركة حكومية بطريقة مخالفة للقانون ولا تعرف ما حدث في هذا البلاغ إلى الآن؟

● أخوي يوسف ماذا لا تراجع محاميكم الهيئة لمتابعة البلاغ والوقوف على آخر تطوراتها، كما يحق لكم أو ممثل عنكم مراجعة الهيئة لأنكم أصحاب البلاغ الأصليين، عموماً أنا لا أعرف طبيعة الموضوع ولا أستطيع أن أناقشه معك علانية ولذلك لو أتيت فرصة لك أن تمرني في الهيئة لنفك على حقيقة الموضوع فسابلغك بكل المعلومات التي تحتاجها وتعرف إلى أين وصل موضوع البلاغ.

طارق العصفور: بتاريخ 19 أبريل تقدمت للهيئة ببلاغ عن واقعة فساد في هيئة حكومية كنت أعمل بها وتم الاستغناء عني بغير وجه حسق بالرغم من أن هذه الهيئة تعين مجموعة من العرب من مخالفي قانون الإقامة، وتابعت أكثر من مرة للسؤال عن



الأمين العام للهيئة العامة لمكافحة الفساد أحمد الرميحي مع الزميلين رئيسة قسم الحليات عفاف مختار وأسامة دياب

يعلمه الكثيرون أن أي تأخير في تقديم إقرار الذمة المالية سترتب عليه مسؤولية، فهناك عقوبات اقراها القانون على المخالفين إنهم الغرامة 500 دينار وأقصاها يصل السجن 3 سنوات والعزل من الوظيفة، ومؤخراً قامت الهيئة بتحريك الإجراءات القانونية ضد من تأخروا في تقديم إقراراتهم سواء للإقرار الأول أو الإقرار النهائي، حيث درست الهيئة 111 حالة من المتأخرين بشكل دقيق وحالتها إلى جهة التحقيق المختصة وهي الإدارة العامة للتحقيقات لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

● هذا الإقرار الإعلان عن هذه الأعداد يسلم المشمولون بالإقرار الجديدة وسيارسعون إلى تقديم إقراراتهم، أما فيما يخص المواعيد الخاصة بالإقرار الأول فلدنا فئتان من الخاضعين لإقرار الذمة المالية، الأولى وتشمل من كانوا على رأس عملهم قبل صدور اللائحة ومهلتهم سنة من تاريخ صدورها وتنتهي تحديداً في 29 مارس 2016، أما الفئة الثانية فتشمل من تولوا مناصبهم بعد صدور اللائحة ومدتهم 60 يوماً من تاريخ تولي المنصب، أما فيما يتعلق بتحديث الإقرار فيكون في خلال 60 يوماً مع نهاية كل 3 سنوات لمن بقي منهم في منصبه، أما فيما يخص الإقرار النهائي فيكون تقديمه في خلال 90 يوماً من تاريخ ترك المنصب.

خليفة المطيري: نشكرك على وأوت التوصل معنا من جهة المبلغين ودور الهيئة في الحفاظ على السرية وحماية المبلغ.

نهاية تقديم الإقرارات

ما آخر أخبار واحصاءات إقرار الذمة المالية؟ وكم يبلغ عدد الذين تقدموا بإقراراتهم من القبايين؟ وكم عدد المسجلين بالنظام ولم ينتهوا بالفعل من استكمال الإجراءات؟ ومتى تنتهي مهلة تقديم الإقرارات؟

● بداية نعتقد أن هناك بطناً شديداً في مبادرة المشمولين بإقرار الذمة المالية في تقديم إقراراتهم بالرغم من تقديم القيادات العليا في الدولة لإقراراتهم مثل سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة ونائبه ولكن ما زال البعض لم يتقدم، ولك أن تعلم أن اجمالي ما تم حصرهم من الخاضعين لإقرار الذمة المالية 7629، بينما عدد المسجلين في النظام ولم يكملوا الإجراءات بلغ 4550 بما يمثل 60٪ من اجمالي الأعداد التي تم حصرها، أما الذين تقدموا بإقراراتهم بالفعل فبلغ عددهم 2011 خاضعاً بما يمثل 26,4٪ من العدد الاجمالي للذين تم حصرهم من المشمولين بإقرار الذمة المالية. وبالرغم من أن الهيئة قامت بدورها التوعوي على اكمل وجه بحملات كبيرة وتقريباً 32 ورشة عمل واطلاعات في الصحف وفلاشات تلفزيونية واذاعية ورسائل نصية على الهواتف المحمولة للخاضعين. ومن هنا أود أن أوضح أن ما لا

الانفتاح على المؤسسات الإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة المسؤولة عن دور العبادة من أهم الاختصاصات التي نص عليها قانون إنشاء الهيئة

فيما يتعلق بسؤالك، أريد أن أوضح لك بداية أن القضاة ومحققى الداخلية والنواب من ضمن الأشخاص الخاضعين لقانون الهيئة، وبالتالي لو وجدت ضدهم أي شبهة فساد مالي أو شبعية استغلال نفوذ فمن حق أي مواطن أن يقدم بلاغ إلى الهيئة، وأود التأكيد أن الهيئة معنية في المقام الأول بمحاربة الفساد المالي وتجفيف منابعه وملاحقة مرتكبيه بما فيها استغلال النفوذ.

تعدد الأجهزة الرقابية في الكويت هل يعتبر قيمة مضافة أم عائقاً في سبيل التنمية؟

● لكل جهاز رقابي طبيعة عمل تتسق مع الهدف من إنشائه، ولكن يجب مراعاة ألا يكون هناك أي تضارب في عمل الأجهزة الرقابية من خلال التنسيق الدائم والمستمر بينها، وأتذكر أنني عندما كنت وكلاً مساعداً في ديوان الخدمة المدنية ومسؤولاً عن مراقبة شؤون التوظيف في الجهات الحكومية لم ألاحظ أي تضارب في عمل الجهات الرقابية. أما فيما يتعلق بالهيئة العامة لمكافحة الفساد فهي تمارس دوراً محدداً وفقاً لتفافية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولها آلية وطبيعة عمل تختلف عن باقي الأجهزة الرقابية، حيث تخصص جهود مكافحة الفساد وتخفيف منابعه وملاحقة مرتكبيه ومتابعة استرداد الأموال الناتجة عن ممارسته.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد نهج رائد في الانفتاح على المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن التواصل مع المواطنين بشكل ميم، فما الأهداف المستقبلية للاستراتيجية الإعلامية للهيئة؟

● الانفتاح على المؤسسات الإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة المسؤولة عن دور العبادة من أهم الاختصاصات التي نص عليها قانون إنشاء الهيئة وذلك انطلاقاً من إيمان راسخ بأن مكافحة الفساد جهد مجتمعي يجب أن يتكاتف الجميع لدرء مخاطره وليس مقصوراً بالضرورة على الجهات الحكومية فقط كما يعتقد البعض، وبالتالي فالدور التوعوي الملقى على عاتق وسائل الإعلام كبير ونعول عليه من منطلق شراكة واضحة المعالم. ونحن كهيئة جديدة نسعى للتواصل مع مختلف وسائل الإعلام والاستفادة من جهودها من خلال خطة توعوية شاملة



مبنى الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الشامية

ادار اللقاء وأعدده للتشر: أسامة دياب

أنشئت الهيئة العامة لمكافحة الفساد

في الكويت بموجب مرسوم بقانون صدر في نوفمبر 2012 وجاء على رأس أهدافها: ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة

في المعاملات الاقتصادية والإدارية

ومكافحة الفساد ودرء مخاطره

وتشجيع دور مؤسسات ومنظمات

المجتمع المدني في هذا الجانب فضلاً

عن حماية المبلغين عن قضايا فساد.

الأمين العام للهيئة العامة لمكافحة

الفساد أحمد الرميحي حلّ ضيفاً على

ديوانية «الأنباء» للاجابة على أسئلة

القرء والتي دارت حول كل ما يتعلق

بإقرار الذمة وأبرز أنشطة الهيئة في

مكافحة الفساد وأهم قضايا الفساد

التي حققت فيها الهيئة وحولتها

للنيابة العامة والشروط التي يجب

توافرها في البلاغ وآلية التواصل مع

الهيئة. وخلال اللقاء أكد الرميحي على

أن التأخر عن تقديم إقرار الذمة المالية

في موعده يعرض صاحبه لعقوبات

أدناها الغرامة وأقصاها السجن 3

سنوات والعزل من الوظيفة، لافتاً

إلى أن 2011 من المشمولين بإقرار الذمة

المالية تقدموا بإقراراتهم من أصل

7629 ممن تم حصرهم، مشيراً إلى

أن عدد الذين سجلوا على النظام ولم

يكملوا الإجراءات يبلغ 4550 خاضعاً.

ولفت الرميحي إلى أن القانون أهمل

المشمولين بأحكام الذمة المالية الذين

كانوا على رأس عملهم قبل صدور

اللائحة التنفيذية لمدة عام لتقديم

إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم

تنتهي في 29 مارس القادم، بينما

يمهل من تولى مناصب بعد صدورها

60 يوماً، مشيراً إلى أن تحديث إقرار

الذمة المالية يكون خلال 60 يوماً

في نهاية كل 3 سنوات لمن بقي في

منصبه. كل هذه الأمور وغيرها من

التفاصيل في السطور التالية.



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق ومدير التحرير الزميل محمد الحسيني والزميل أسامة دياب خلال اللقاء مع الزميل (يوسف كريم)

**قانون إنشاء الهيئة  
يحتوي على نصوص  
واضحة تخص حماية  
المبلغ منها السرية  
وتوفير الحماية من  
الملاحقة القانونية في  
حال ثبوت صحة البلاغ**

**سنعمل على دراسة  
بعمل جائزة لأفضل  
عمل صحافي في  
مجال محاربة الفساد**

## مهلة سنة للقياديين على رأس عملهم قبل صدور اللائحة لتقديم إقرارات الذمة المالية تنتهي في 29 مارس المقبل و60 يوماً لمن تولى مناصب بعد صدورها

**تعدد الأجهزة الرقابية  
لا يشكل عائقاً في سبيل التنمية  
ولكل جهاز طبيعة عمل تتسق  
مع الهدف من إنشائه**

**محققو الهيئة لديهم سلطة  
ضبط تمكثهم من طلب  
أي مستندات نمتي لعلمها أنها  
بحوزة الجهة المشكوك في حقها**

**اختصاصات الهيئة العامة  
لمكافحة الفساد تتعلق بوقائع  
الفساد المالي والتزوير عن طريق  
استغلال النفوذ والتكسب  
من الوظيفة العامة**

**تحديث إقرار الذمة المالية  
خلال 60 يوماً في نهاية  
كل 3 سنوات لمن بقي في  
منصبه والإقرار النهائي خلال  
90 يوماً من تاريخ ترك المنصب**

**مكافحة الفساد جهد مجتمعي  
يجب أن يتكاتف الجميع لدرء  
مخاطره وليس مقصوراً بالضرورة  
على الجهات الحكومية فقط**

**الإستراتيجية الوطنية للنزاهة  
والشفافية ومكافحة الفساد على  
المسار الصحيح وأدرجت ضمن  
خطة التنمية 2016-2017  
وبدء العمل في إعدادها اعتباراً  
من نهاية ديسمبر أو بداية يناير  
المقبل**

**لا تعليق على الطعن في  
دستورية قانون إنشاء الهيئة  
والذي تقدم به أحد المحامين  
والأمر بيد القضاء الكويتي  
الشامخ**

الهيئة دورها في الوزارات؟ فانا على سبيل المثال رفضت تنفيذ معاملة غير قانونية لمسؤولي فكان جزائي النقل الى إدارة أخرى.

● أخوي بدر أريد ان أوضح لك نقطة اساسية ان الهيئة مخصصة بجرائم الفساد المالي واستغلال النفوذ واساءة استخدام السلطة التي يترتب عليها فساد مالي، فإذا كنت ترى ان هناك فساداً مالياً أو تريباً أو اساءة استخدام سلطة في الجهة التي تعمل بها فلماذا لا تتقدم للهيئة ببلاغ بهذه الوقائع وسنقوم ببجتها وان شاء الله تصل فيها الى نتيجة.

لماذا لا تجتمعون مع كتاب الأعمدة في الصحف للاستعانة بهم في الأنشطة التوعبية وخصوصاً المتعلقة بنشر ثقافة محاربة الفساد وأهمية المبادرة بالبلاغ عن وقائع كواجب وطني؟

● كان لدينا مشروع يتعلق بإقامة ملتقى مع الكتاب على شكل حلقة نقاشية لخلق حالة من التفاهق والتسويق لتوعية الرأي العام وتوجيهه بأهمية محاربة الفساد ونشر ثقافة المبادرة في هذا الصدد واعتقد ان الفكرة قائمة بالفعل وسنعمل على تنفيذها ومن الممكن ان تكون هناك جائزة لأفضل عمل صحافي في مجال محاربة الفساد وسنعمل على دراسة هذا الموضوع أيضاً.

طلال يوسف: الله يعينكم على الامانة الملقاة على عاتقكم، لدي سؤال وحيد عن الضمانات التي تقدمها الهيئة للمبلغ.

● في قانون إنشاء الهيئة هناك فصل كامل يتعلق بحماية المبلغ، وتبدأ إجراءات الحماية مع تقديم البلاغ ويجوز ان تمتد الى كل الأشخاص وتبقى الصلة بالمبلغ، وتتضمن الحماية الشخصية في إخفاء الهوية ولا يكشف عن السرية الا بقرار من الرئيس أو المحكمة المختصة، توفير الحراسة الامنية وتأمين الحضور، تغيير محل الإقامة ومحل العمل، تغيير ارقام التليفونات وتوفير الحماية من الملاحقة القانونية في حال ثبوت صحة البلاغ.

ابو سالم: شكراً لـ«الأنباء» على استضافتكم واتاحة الفرصة لنا للمشاركة، سؤالي عن كيفية تقديم بلاغ للهيئة عن واقعة فساد معينة؟

● المسألة في غاية السهولة حيث تستطيع التقدم للهيئة ببلاغ تشرح فيه الواقعة التي تشكل شبهة فساد مالي مشفوع بالمستندات التي تثبتتها أو على الأقل وصف دقيق للواقعة، أو بإمكانك الدخول على موقع الهيئة على الانترنت «www.kancor.gov.kw» وتدخل على الخدمات الإلكترونية وستجد معلومات وافية عن طريقة تقديم البلاغ والأكية وستجد نموذجاً للبلاغ وعليك تعينته وسنقوم الهيئة بالتحقيق في بلاغ وفحص واقعة واتخاذ الإجراءات الملائمة.

ما رسالتك لكل المشمولين بإقرار الذمة المالية وخصوصاً الذين لم يقدموا إقراراتهم الى الآن؟

● عليكم أن تسارعوا بتقديم الإقرارات قبل انتهاء المدد المحددة ولا تنتظروا الى انتهاء المدد وأن تأخذوا الموضوع على محمل الجد لأن هناك حالات تم تحريك دعاوى قضائية ضدها.



**الهيئة لا تألو  
جهداً في  
التواصل مع كل  
شرائح المجتمع  
بمختلف أطيافه  
وتستخدم مختلف  
وسائل الإعلام  
في حملات  
التوعية ولا نمانع  
في اضافة أي  
وسائل أخرى  
مثل استغلال  
المواقع التواصل  
الاجتماعي**

أبو خالد: نشكر الاخوان في الهيئة العامة لمكافحة الفساد ونحن جميعاً متفائلون بدوركم وقدرتكم على محاربة الفساد، الذي تقدم به أحد المحامين على دستورية قانون إنشاء الهيئة وما راكم القانوني عليه؛ والسؤال الثاني عن نتائج المتقدمين للتوظيف في الهيئة وخصوصاً الدفعة الأخيرة لأنني كنت أحد المتقدمين في شهر مايو الماضي ولم يتصل بي أحد؟

● بداية لا تعليق لدينا على الطعن الذي تقدم به أحد المحامين على دستورية قانون إنشاء الهيئة، الطعن على الدستورية حق كلفه القانون والموضوع برمته في يد القضاء الكويتي الشامخ، وبالنسبة لنتائج المتقدمين للتوظيف لدى الهيئة، أود أن أشير الى أن الألية تحتم على المتقدم اجتياز اختبارات معينة ومن ثم تكون هناك مقابلات شخصية، فمن لم يجتز الاختبار لا يدخل المقابلة ولكن اذا اجتاز الاختبار يتم ابلاغه بموعد المقابلة، عموماً ستابع الموضوع وسيقوم الاخوان في الهيئة بالاتصال بك ابلاغك. بدر الحربي: بمجرد إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد توسمنا فيها خيراً وعدنا عليها آمالاً كبيرة، وسؤالي هو لماذا لا تفعل

● الأموال العامة هي الأموال المملوكة للدولة سواء كانت مملوكة للحكومة أو الوزارات أو المؤسسات العامة، ودور الهيئة يكمن في حماية المال العام عن طريق محاربة كافة أوجه الفساد المالي والتزوير عن طريق اساءة استغلال النفوذ، وبخصوص المتابعين لأخبار الهيئة لعلمت انه تم احالة وكلاء وزارة للنيابة العامة بسبب قضايا فساد مالي، لسك ان تعلم انه لا احد فوق القانون.

هل هناك احصائية بعدد البلاغات التي تلقتها الهيئة منذ مباشرة عملها والى الآن؟ وكم عدد البلاغات التي تمت بالفعل احوالها للنزاهة العامة منها؟

● الهيئة تلقت 80 بلاغاً منذ مباشرة عملها، اخلنا بلاغين منها للنزاهة العامة يتعلقان باستغلال النفوذ والتكسب من الوظيفة العامة.

بعض الاتصالات كشفت عن ليس واضح لدى المواطنين يتعلق بدور واختصاصات الهيئة، كيف ستغلبون على ذلك؟

● يجب أن نعي ان هناك انطباعاً عاماً لدى الكويتيين بأن الفساد مستشري في كل مرافق الدولة والهيئة يعتقدون انه مجرد إنشائها ستقضي على الفساد بصورة كاملة، والحقيقة ان الفساد مشكلة عالمية ومحاربتها تحتاج لأعوام طويلة وإجراءات وتشريعات وحزم في تطبيق القانون وعقوبات رادعة، واعتقد اننا كهيئة بدأنا بمسارين أساسيين اولهما إقرار الذمة المالية الذي يعتبر جانباً وقائياً ووسيلة مهمة للقضاء على مبالغ الفساد من مصدره وليس ملاحقة لفاقد، فضلاً عن كونه وسيلة لحماية الموظف الشريف، أما المسار الثاني فيتمثل في تلقي البلاغات حول وقائع الفساد المالي، أعلم ان هناك اشكالية لدى الناس وتغير اتجاهاتهم والثقافة السائدة تحتاج وقتاً كافياً والهيئة من خلال دورها التوعوي تسعى جاهدة لاستخدام كل الوسائل المتاحة

احدى الوزارات وتم حرماننا من المشاركة في المهام الرسمية الخارجية بسبب اساءة استخدام نفوذ من قبل مسؤولي في الوزارة، أي الطرق أسلك؟

● هذا جانب إداري بحت وهناك مسارات واضحة للتعامل من أي قرارات إدارية، حيث ان دورنا في الهيئة هو تلقي البلاغات المتعلقة بالفساد المالي واستغلال النفوذ الذي نتج عنه تكسب من الوظيفة العامة، وإذا كنت تريد التقدم ببلاغ للهيئة بخصوص اساءة استخدام النفوذ فينبغي أن تكون لديك مستندات تثبت صحة الواقعة.

جاسم محمد: لدي ملاحظة بسيطة، أنا من ضمن المشمولين بإقرار الذمة المالية وصار لي اسبوع احوال أن أسجل على النظام ولم استطع، فهل استطيع مراجعة الهيئة أم انتظر حتى تحل المشكلة الفنية؟

● تستطيع مراجعة الهيئة وسيقوم فريق متكامل من موظفي الهيئة بتقديم المساعدة الفنية التي تحتاجها.

عادل الإبراهيم: عساكم على القوة، نحن كموطنين نستحق معلوماتنا مما يشرف في وسائل الإعلام، قبل يومين قرأت بياناً عن تلقي الهيئة بلاغات تتعلق بضياح المقات أو سوء المعاملة الفنية للإستراتيجية وبرزت مطالباتها فيها، ينص على عدم اختصاصها بتلقي البلاغات الإدارية فأني استطيع معرفة الهيئة المغلوطة؟

● أولاً ما تنشر في وسائل التواصل الاجتماعي هو نتاج اجتهاد مجموعة تطوعية معينة وليس للهيئة أي علاقة بها، والحقيقة أخي عادل ان الهيئة غير معنية بالأصور الإدارية واختصاصاتها الواضحة تتعلق بوقائع الفساد المالي والتزوير عن طريق استغلال النفوذ.

**الأموال العامة؟**

أبو فهد: اسمع كثيراً عن حماية الأموال العامة، فما الأموال العامة؟ وللمل لم اسمع يوماً عن محاسبة مسؤول بسبب التعدي على المال العام؟

عبيد: لدي قضية سرقة سيارة منذ 4 سنوات والسيارة أهدمت وتلفت بالكامل من جراء حادث على يد اللص الذي سرقها ولم يتبق منها سوى لوحاتها، الا أنني فوجئت بعدد من المخالفات المرورية ضدني على نفس السيارة في عام 2014 وعندما استفسرت عن سجل المخالفة وجتته محققاً كنت قد تقدمت بشكوى سابقة ضد، بصراحة تعبت من مراجعة الجهات المعنية لرفع الظلم عني، كيف اتقدم ببلاغ ضد من اساء استخدام نفوذه لإيذائي؟

● تقدمي للهيئة ببلاغ حول واقعة اساءة استخدام النفوذ ضدك مشفوعاً بالمستندات التي بحوزتك وسنحقق فيه الهيئة وستحصلين على حقل اذا ثبت صحة بلاغك.

لا يمكن ان يقع عليك أي ضرر نتيجة بلاغك فهناك نص واضح في القانون كل من علم بجريمة فساد مالي عليه أن يبادر ببلاغ الجهات المختصة ومن ضمنها هيئة مكافحة الفساد ولو تخلف أو تقاعس عن تقديم البلاغ قد يدخل في دائرة المساءلة باعتباره متسوراً على جريمة فساد، ولو تحققت الهيئة من البلاغ وشكل بالفعل جريمة فساد مالي وقام أحد المسؤولين بإي إجراء تعسفي ضدك تستطيع الهيئة إلغاءه ومساءلة المسؤول الذي أوقع عليك العقوبة.

لماذا لا تستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية كأحد أهم الوسائل؟

● الهيئة العامة لمكافحة الفساد لا تألو جهداً في التواصل مع كافة شرائح المجتمع بمختلف أطيافه وتستخدم مختلف وسائل الإعلام في حملات التوعية ولا نمانع في اضافة أي وسائل أخرى مثل استغلال مواقع التواصل الاجتماعي، وللعلم لدينا حساب على موقع التواصل الاجتماعي تويتر والهيئة بصدد تفعيل حسابات أخرى.

عبيد: لدي قضية سرقة سيارة منذ 4 سنوات والسيارة أهدمت وتلفت بالكامل من جراء حادث على يد اللص الذي سرقها ولم يتبق منها سوى لوحاتها، الا أنني فوجئت بعدد من المخالفات المرورية ضدني على نفس السيارة في عام 2014 وعندما استفسرت عن سجل المخالفة وجتته محققاً كنت قد تقدمت بشكوى سابقة ضد، بصراحة تعبت من مراجعة الجهات المعنية لرفع الظلم عني، كيف اتقدم ببلاغ ضد من اساء استخدام نفوذه لإيذائي؟

● تقدمي للهيئة ببلاغ حول واقعة اساءة استخدام النفوذ ضدك مشفوعاً بالمستندات التي بحوزتك وسنحقق فيه الهيئة وستحصلين على حقل اذا ثبت صحة بلاغك.

**الجوانب الإدارية**

جاسم الحمر: يعطيك العافية أخي الأمين العام، أنا موظف في

## بدء العمل في الإستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد قريباً

والذي يتضمن الميثاق الخاص بكل من المجالس واللجان المنبثقة من المجلس والأدوار المنوطة بأعضاء مجلس الأمناء وأعضاء اللجان، إعداد آلية سير عمل واضحة لكل وحدة عمل في القطاعات المختلفة بالهيئة وإعداد مصفوفة صلاحيات خاصة بمجلس الأمناء وكذلك الإدارة التنفيذية.

أما المسار الثالث والذي يتعلق بإعداد لائحة تنظيم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين وفقاً لمقتضى نص المادة (17) من قانون إنشاء الهيئة والتي تنص على أن تصدر لائحة تنظيم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين بها، إعداد السياسات الخاصة بتنظيم ومراقبة الإفصاح المالي الخاص بأعضاء مجلس أمناء الهيئة والموظفين بها الحاليين والسابقين.

إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتم إعداد كراسة شروط مرجعية فصلت فيها الخدمات الاستشارية المطلوبة والتي تنقسم الى 3 مسارات، ويشمل المسار الأول: إعداد خطة عمل تفصيلية حول الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، تصميم استراتيجية وطنية متمحور حول المجالات التي تحظى بالأولوية، إعداد خطة عمل مواعيد زمنية بشأن تنفيذها من قبل أجهزة الدولة المعنية وإعداد خطة عمل على المدى القصير لتحسين وضع الكويت في مؤشرات مداركات الفساد.

أما المسار الثاني فهو يتعلق بالاطار العام للاستراتيجية والحكومة للهيئة العامة لمكافحة الفساد ومن أهم مجالاته، إعداد قواعد السلوك وسياسة تعارض المصالح والسياسات الخاصة بالهدايا والضيافة وسواها من السياسات ذات الصلة، إعداد السياسة الخاصة بالبلاغ عن المخالفات، إعداد كل السياسات ذات الصلة في تطبيق مبادئ الحوكمة، إعداد الهيكل التنظيمي، إعداد اطار العمل الخاص بالحوكمة

رداً على سؤال حول الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وآخر أخبارها، قال الرميحي ان الاستراتيجية على المسار الصحيح وأدرجت ضمن خطة التنمية 2016-2017، وقامت الهيئة بتحديد الاشتراطات الخاصة في هذا الصدد والان نحن في المرحلة النهائية للتعاقد مع اعدادها لبدء العمل في إعدادها اعتباراً من نهاية ديسمبر أو بداية يناير المقبل.

وبالنسبة لأبرز مسارات الاستراتيجية، قال الرميحي: أشارت المادة 5 من المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد الى أن وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الأليات والخطة والبرامج المنفذة لها ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية من ضمن المهام الأساسية للهيئة.

وأضاف: لذلك كما أوضحت سابقاً، تم التواصل مع شركات استشارية عالمية ذات خبرات في

هل يشمل إقرار الذمة المالية الوظائف الاشرافية في الجهات الحكومية بمستوى مراقب؟

● لا يشملهم.

أنا مراقب في جهة حكومية وكتبت العديد من التقارير عن حالات صرف مبالغ دون وجه حق للجان والأعمال الاضافية وأثبت ذلك بالمستندات ولكن تم تجاهل تقاريري بل ويريدون نقلني، فما دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذا الأمر؟

● تقدم ببلاغ للهيئة حول هذه الوقائع مشفوع بالمستندات التي تثبت صحتها وستقوم الهيئة بالتحقيق فيها.